

العالم إلى أين عام 2023 (3)



لواء د. سمير فرج



19 يناير 2023

أتابع اليوم سلسلة تحليلاتي بعنوان العالم إلى أين 2023، والتي عرضت خلالها، في الأسبوعين الماضيين، نظرة بشأن الحرب الروسية الأوكرانية واحتمالات تطورها خلال العام الجديد، ثم موقف القوة الاقتصادية الصينية، وانعكاسات ذلك على مدى الصراعات العالمية. واليوم نستعرض، معاً، التطورات، والمتغيرات، التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

ولنبداً بعرض أبعاد المشكلة الفلسطينية، وأفاق الحلول المُنتظرة، في ظل فوز تحالف أحزاب اليمين، وائتلاف بنيامين نتنياهو، بأغلبية مقاعد الكنيست، في إسرائيل، بواقع 62 مقعداً، وهو ما مهد لتوليه فترة ولاية سادسة، في رقم قياسي جديد، كصاحب أطول فترة حكم في تاريخ إسرائيل. وبذلك يتولى إدارة إسرائيل أكثر حكومة دينية يمينية متطرفة، الأمر الذي سيعقد الوصول إلى حل للمشكلة الفلسطينية، إذ يرى اليمين المتطرف، أن الحل يكمن في إطار دولة واحدة، تجمع الفلسطينيين والإسرائيليين، ويرفض، تماماً، فكرة الحل على أساس الدولتين، إحداهما فلسطينية، عاصمتها القدس الشرقية، والأخرى إسرائيلية، وهو الطرح الذي تؤيده الإدارة الأمريكية، الحالية، وينادى به رئيسها، جو بايدن، الأمر الذي يُتوقع أن ينتج عنه، مستقبلاً، عدم توافق بين حكومة نتنياهو الجديدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

كما يركز، ذلك التحالف اليميني، على إقامة المزيد من المستوطنات، في الضفة الغربية، مستغلاً حالة الانقسام الفلسطيني الحالي، بين حركة حماس، والسلطة في رام الله، بذريعة انعدام سبل التفاوض مع كيان فلسطيني مُتفق عليه، وهو ما لا يدعو للتفاؤل، خاصة مع إعلان الكثير من الدول، حركة حماس، كمنظمة إرهابية، وآخرها بريطانيا، في الأسبوع الماضي. ولقد بذلت مصر الكثير من الجهد، كعادتها، لتوحيد الصف الفلسطيني، من خلال

اجتماعات بالقاهرة، شارك فيها ممثلو السلطة من رام الله، وعناصر من حركة حماس، للاتفاق على ضرورة إجراء انتخابات جديدة، لتوحيد القوى الفلسطينية، من خلال موقف موحد، وقيادة موحدة، يكون لها الشرعية في التفاوض مع الجانب الإسرائيلي، والقوى الدولية، لإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية.

ومع الأسف، ورغم الاتفاق في تلك الاجتماعات، على ضرورة إجراء الانتخابات الفلسطينية، فإن أي شيء من تلك الاتفاقات لم ينفذ. والحقيقة أن عدم الاستجابة لمحاولات توحيد القوى الفلسطينية، مع الاستفادة من فترة إدارة الرئيس الأمريكي، الحالي، جو بايدن، المؤيد لحل القضية، من خلال دولتين، فستستمر القضية الفلسطينية كما يُطلق عليها، «قضية الفرص الضائعة».

أما إذا انتقلنا للمشهد الإيراني، فمنذ تولى الخميني مقاليد الحكم، في يناير ١٩٧٩ عقب الثورة الإسلامية، بدأت إيران رحلتها لتملك السلاح النووي، في ظل معارضة دولية واسعة، مرت بمراحل عدة، حتى أعلن الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، انسحاب بلاده من الاتفاق النووي، الذي وقعه سلفه، أوباما، مع إيران، وأعلن حزمة جديدة من العقوبات على إيران، والتي كان لها بالغ الأثر في تفاقم موقف الاقتصاد الإيراني، وانعكست تلك النتائج الاقتصادية على استقرار الوضع السياسي، بانطلاق المظاهرات، في كل المدن الإيرانية، المطالبة بتغيير نظام الحكم.

وقد تسبب مقتل المواطنة الإيرانية مهسا أميني، على يد شرطة الأخلاق، لمخالفتها قانوناً يزيد عمره على أربعة عقود، يفرض الحجاب، بزى موحد، على نساء إيران، في اشتعال المظاهرات، التي راح ضحيتها أكثر من 300 شاب على يد الحرس الثوري الإيراني، وتصاعدت المطالب بحل شرطة الأخلاق، وحل النظام الإيراني بأكمله، وتحول الحجاب إلى أيقونة الثورة، المستمرة، ضد السلطة في إيران. وقد تزامن ذلك مع إعلان الرئيس الأمريكي بايدن، عدم وضع الاتفاق النووي، في قائمة الاهتمامات، الحالية لواشنطن، لتدخل إيران في نفق مظلم مع مطلع العام الجديد، رغم استمرار تهديدها للأمن القومي في الشرق الأوسط،

بواسطة أذرعها العسكرية، المتمثلة في حزب الله، في لبنان وسوريا، والعراق، والحوثيين في اليمن، الذين تمتد عملياتهم الإرهابية حتى السعودية.

أما فيما يخص العلاقات المصرية الأمريكية، فقد مرت بمراحل سيئة، في فترة حكم الرئيس الأسبق أوباما، ثم عادت إلى طبيعتها مع تولي الرئيس السابق، ترامب، مقاليد الحكم، وبقيت ملامحها، غير محددة، مع وصول الرئيس، الحالي، جو بايدن للحكم، حتى حرب غزة الرابعة، التي نجحت مصر في إيقافها، بعد 11 يوما، فقط، وتقدم بعدها الرئيس الأمريكي بالشكر للرئيس السيسي على جهود سيادته الواضحة في هذا الشأن. ومع نجاح مصر في إيقاف حرب غزة الخامسة، أكدت الإدارة الأمريكية، أن مصر هي صمام الأمن والأمان، وحجر الزاوية لاستقرار منطقة الشرق الأوسط.

والحقيقة أن الإدارة المصرية ناجحة في الحفاظ على توازن علاقاتها، بجميع القوى العالمية، ففيما يتعلق بالعلاقات مع روسيا، تجد الأخيرة تستكمل مشروع إقامة المفاعل النووي في الضبعة، وتعمل على زيادة استثماراتها بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، رغم ما يردده البعض، من تأثر العلاقات الثنائية، نتيجة لتصدير الغاز المصري إلى أوروبا. كذلك فإن العلاقات مع فرنسا وألمانيا، تسير بخطى ثابتة، أن كليهما تقدران دور مصر في حل مشكلات المنطقة. أما على الصعيد القارى، فلقد عادت العلاقات المصرية الإفريقية لما كانت تشهده من ازدهار في فترة حكم الرئيس عبدالناصر، وكان نجاح شركة المقاولين العرب في إنشاء سد تنزانيا، أحد شواهد ازدهار تلك العلاقات، ومن المنتظر أن تشهد الأيام المقبلة تقدما أكثر، في مختلف المجالات، خاصة الاقتصادية منها. وفي مقالى المقبل سوف نناقش خريطة العلاقات الدولية الجديدة مع مطلع عام 2023.

Email: sfarag.media@outlook.com